

Distr.: General
6 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم
المتحدة للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢١٤. وهو يتضمن معلومات
مستكملة عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة والتطورات
الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود
في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، ونطاق الالتزامات الواردة فيه،
ون نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر
عقدها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في نيويورك.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020915 280815 15-13179 (A)



ويسلط هذا التقرير الضوء أيضا على النتائج الرئيسية المنبثقة عن الاجتماع الثالث للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي كان موضوعه "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥". وتضمنت المناقشات التي دارت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى أفكارا نيرة بشأن هذا الدور. ومن بين التطورات الأخرى التي حدثت منذ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، رصد الأمانة العامة لتنفيذ الشراكات والالتزامات الطوعية التي قطعت في المؤتمر. واقترح الأمين العام أيضا نهجا لمتابعة الشراكات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتضمن التقرير توصيات لتنظر فيها الدول الأعضاء فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أولا - مقدمة

- ١ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، سيعتمد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الإعلان المعنون "تحويل عالمنا: خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، المتضمنة الأهداف الإنمائية المستدامة المتفق عليها. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، اعتمد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية برنامج عمل أديس أبابا الصادر عن المؤتمر، الذي هو جزء لا يتجزأ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأقرت الجمعية العامة برنامج العمل لاحقا في قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، بصيغته الواردة في مرفق ذلك القرار. ويشكل ذلك منعطفًا حاسمًا في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وقرار الجمعية العامة ٢١٤/٦٩: اختتام العملية التحضيرية الطويلة المتأصلة في مؤتمرات ريو وبداية حقبة جديدة، حقبة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي الشهور التالية، يجب تحديد عواقب وآثار هذا البرنامج الجديد بالنسبة للولايات القائمة، لا سيما تلك التي تتناول صراحة التنمية المستدامة، وذلك من أجل بناء أوجه التآزر وكفالة تعزيز الولايات القائمة والجديدة بعضها بعضا.
- ٢ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن التنمية المستدامة.

ثانيا - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

- ٣ - أسفرت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، عن وضع عدة عمليات حكومية دولية أسهمت في صياغة خطة عام ٢٠٣٠^(١). لا سيما الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة (انظر [A/68/970](#)) ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، (انظر [A/69/315](#)) التي ساهمت أيضا على نطاق واسع في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، مهدّ الموجز والتوصيات التي وضعها رئيس الجمعية العامة على أساس الحوارات الأربعة التي استمر كل منها يوما واحدا والتي عقدت خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة بشأن الترتيبات الممكنة لإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا من أجل تعزيز تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا، ونقلها ونشرها، مهدت الطريق أمام القرارات المتخذة بشأن هذه الآلية في أديس أبابا.

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

٤ - وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، وتراعي اختلاف الواقع المعاش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وتعتبر الأهداف أهدافاً ملهمة وعالمية، حيث تحدد كل حكومة أهدافها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية. وكل حكومة مدعوة إلى أن تقرر كيفية إدماج هذه الأهداف الملهمة والعالمية في عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. وتسعى أهداف التنمية المستدامة التي تستند إلى الأساس الذي أرسته الأهداف الإنمائية للألفية إلى إنجاز الأعمال غير المنتهية على مستوى الأهداف ومواجهة التحديات الجديدة.

ألف - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٥ - المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مدعو في إطار خطة عام ٢٠٣٠ إلى الاضطلاع بدور أساسي في الإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي، والعمل في انسجام مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الجهات والمنتدى المعنية، وفقاً للولايات القائمة. وتؤكد الخطة على الحاجة إلى إنشاء صلات فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية.

٦ - واحتل إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة موضع الصدارة في عملية إصلاح الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، التي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعقد المنتدى اجتماعه الثالث في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك جزءاً وزارياً استمر ثلاثة أيام.

٧ - وكان موضوع المنتدى "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥".

٨ - ونظراً لأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى اجتمع في الوقت الذي جرت فيه المفاوضات بشأن كل من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، كان الإعلان الوزاري الصادر عنه، بصيغته التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ذا طبيعة إجرائية، ولذلك فإنه لا يمكن الحكم مسبقاً على نتائج المفاوضات الجارية. وطلب الإعلان إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يقوم، على أساس

استثنائي ودون أن يشكل ذلك سابقة، بإصدار موجزات للمناقشات التي دارت خلال الجزء الرفيع المستوى والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إسهاماً في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - وأتاح الاجتماع الذي عقده المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٥ الفرصة لتقييم بعض جوانب البرنامج الجديد وتعميق فهمها. وأتاح أيضاً فرصة لمناقشة كيفية تنفيذ الخطة وتعبئة مختلف الجهات الفاعلة في هذا المسعى.

١٠ - وناقش المشاركون بمزيد من التفصيل الكيفية التي ينبغي أن يتم بها متابعة الخطة واستعراضها؛ والكيفية التي يمكن أن يقوم بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور في هذه العملية، وأن يضطلع، بصورة أعم، بمهامه؛ والكيفية التي يمكن أن تسهم بها منظومة الأمم المتحدة في هذا الجهد.

١١ - وخلال المناقشات، أعربت الدول الأعضاء عن تصميمها على تزويد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بما يلزم حتى يقوم بدوره كبرنامج أساسي رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز واستعراض تنفيذ التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. واعتبر الأعضاء أيضاً أن المنتدى منبراً يجب أن يتم من خلاله إرساء سبل عمل جديدة وتنفيذها، بما في ذلك في منظومة الأمم المتحدة. وبإمكان المنتدى أن يصمم دوراً جديداً للأمم المتحدة بوصفه منبراً لتطوير حوكمة دولية بقيادة الدول الأعضاء - حوكمة تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وتتطلع إلى المستقبل البعيد والأجيال المقبلة مع مواصلة التركيز في الوقت نفسه على القضاء على الفقر.

١٢ - ويمكن تلخيص الرسائل الرئيسية المنبثقة من المنتدى على النحو التالي:

التنفيذ

- ينبغي التعلم من الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية - من النجاحات التي حققتها وأوجه قصورها على حد سواء.
- وستتسم الملكية الوطنية بأهمية بالغة إذا ما نُفذت خطة عالمية وشاملة، خطة تسعى إلى معالجة أوجه التفاوت بين البلدان وفي داخلها، و "لا تُغفل أحداً".

- ولا بد أيضا من الشفافية والمساءلة، وهو مجال يمكن أن يؤدي فيه المنتدى السياسي الرفيع المستوى دورا هاما. وينبغي فهم المساءلة بمعناها الواسع لتشمل، على سبيل المثال، مساءلة القطاع الخاص في سياق الحاجة إلى تحقيق تحول جذري.
- وينبغي تعزيز الشراكة العالمية، التي يمكن أن تشمل وضع إطار عالمي بهدف توفير نقل التكنولوجيا، ونقل المعارف، على أساس التعاون بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصرا مكملًا.
- وللنجاح في تنفيذ الخطة، من الأهمية بمكان كفالة التنسيق على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والعالمية - وبناء شراكات جديدة فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين.
- كما يمكن للمنتدى أن يقدم التوجيه في مجال السياسة العامة للمساعدة على إقامة روابط بين مختلف عناصر الخطة. وبإمكانه، على سبيل المثال، أن يطلب إلى اللجان الإقليمية، والهيئات الإدارية وغيرها من المنتديات الحكومية الدولية التابعة لكيانات الأمم المتحدة - والمنظومة برمتها - أن تستعرض نهجها وأساليب عملها حتى تتمكن من تعزيز دعمها لتنفيذ الخطة.
- وينبغي أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى "موجها نحو إيجاد الحلول". وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتيح اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى الوقت الكافي من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتعالج المسائل التي يخرج فيها التنفيذ عن مساره، بما في ذلك وسائل التنفيذ.
- وينبغي أن يحفز المنتدى السياسي الرفيع المستوى التعاون من أجل التنفيذ، ويسره. ولهذا الغرض، ينبغي أن تكون لديه فكرة واضحة عن مدى استعداد جميع البلدان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقدرتها على ذلك. ومن خلال تقييم حالة توافر التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات اللازمة للتنفيذ في جميع البلدان - من خلال الاستعراضات القطرية، على سبيل المثال، - يمكن أن يساعد المنتدى على توجيه الدعم إلى المجالات التي تمس فيها الحاجة إليه أكثر.
- وينبغي أن يحفز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني على حشد جهودها حول تنفيذ الخطة. وسيكون من المهم إبلاغ محتويات الخطة بطريقة بسيطة ومقنعة لتمكين الناس من تولي زمام التنمية.

التكامل

- بعد مرور ثلاث وعشرين سنة على عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ("قمة الأرض") (ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢)، أضحى من المسلم به أنه ينبغي أخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في الاعتبار. وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها. وأوجه التآزر مهمّة، وكذلك المقايضات.
- ويمكن فهم التكامل من ثلاثة منظورات: التكامل الأفقي، ويشمل الكيفية التي يمكن بها ضمان أن تعمل الوزارات والمنظمات المختلفة معاً؛ والتكامل الرأسي، ويشمل الكيفية التي يمكن بها ضمان وجود تماسك بين مختلف المستويات وأن تعمل السلطات المحلية ودون الوطنية وسلطات الدولة معاً؛ وتكامل أصحاب المصلحة، ويشمل الكيفية التي يمكن بها ضمان أن تعمل مختلف الجهات الفاعلة معاً.
- وهناك آمال كبيرة في أن يساعد التوجيه في مجال السياسة العامة المستمد من المنتدى السياسي الرفيع المستوى على إقامة روابط بين مختلف عناصر الخطة. وينبغي أن يضع المنتدى نهجاً متكاملًا إزاء خطة التنمية المستدامة يتناول القضاء على الفقر على نحو شامل ويحقق أقصى قدر من الاتساق فيما بين مختلف القطاعات ذات الصلة ومجالات العمل ذات الأولوية.
- وسيكون للمنتدى السياسي الرفيع المستوى دور واضح في تحديث الطريقة التي تلي بها الأمم المتحدة احتياجات العالم المتصلة بالتنمية. ويتعين على المنتدى أن يكون المكان الذي تتكامل فيه أعمال البرامج والمؤسسات المتخصصة وغيرها. ويمكن أن يوفر التوجيه لهياكل التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة مثل فريق إدارة البيئة، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.
- والتخطيط المتكامل أساسي لكفالة تنفيذ خطة تحويلية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠، لأغراض شتى منها دعم المناطق في مرحلة ما بعد النزاع والمناطق المنكوبة بالكوارث. وبوسع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أن تساعد البلدان على تحقيق تكامل الاستراتيجيات الوطنية عن طريق توفير المساعدة التقنية والدعم في صياغة هذه الاستراتيجيات.

- ويتطلب تكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة معارف ومهارات تُكتسب من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي. أي أن العلم يمكن أن يساعد على الحد من ظاهرة الانعزال.
- ويمكن دعم التكامل عن طريق وضع مؤشرات متعددة الأغراض تتصل بأكثر من غاية من الغايات (مثل المياه والأمن الغذائي والصحة).

المتابعة والاستعراض

- من الضروري وضع إطار فعال للمتابعة والاستعراض لنجاح الخطة الجديدة. وسيضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور محوري في استعراض التقدم المحرز.
- وينبغي أن يسعى إطار الاستعراض إلى إنشاء ثقافة انفتاح تقوم على الأدلة والمنهجيات السليمة.
- وفي حين أنه ينبغي ألا تكون التوجيهات بشأن عمليات الاستعراض إلزامية بشكل مفرط، ينبغي أن تكون واضحة فيما يتعلق بالتوقعات. ومن بين المبادئ التي ينبغي طرحها ما يلي: ينبغي أن تكون الاستعراضات طوعية وشاملة، وتتناول التقدم المحرز في بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها؛ وتدعم البلدان في الاختيار المستنير بين السياسات؛ وتتسم بالدقة وتكون قائمة على الأدلة عن طريق استخدام بيانات موثوقة ومصنفة؛ وتكون مفتوحة وشاملة لجميع أصحاب المصلحة، وتستفيد من البرامج والهيئات والمنتديات القائمة؛ وينبغي تقديم الدعم للبلدان النامية من خلال بناء القدرات في هذا الصدد. وينبغي أن تأخذ الدول بزمام المبادرة في هذه العملية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار آراء المعنيين بالأمر مباشرة: المواطنون والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون.
- وينبغي تنفيذ المتابعة على مستويات متعددة، بدءاً بالمستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى العالمي، على أن يكون المستوى القطري هو نقطة البداية والمستوى الرئيسي.
- ومن المهم ضمان أن يكون للبعد الاجتماعي دور أساسي في عملية المتابعة والاستعراض. وينبغي أن تشمل المواضيع ذات الاهتمام الخاص في الاستعراضات الوطنية المواضيع المتعلقة بالابتكار التكنولوجي وتيسير التكنولوجيا، وتنمية القدرات، وآليات تمويل أهداف التنمية المستدامة.

- وستسترشد الاستعراضات الإقليمية والعالمية بالاستعراضات الوطنية الشاملة. ولا بد من ضمان الاتساق بين مختلف المستويات.
- وسيكون من المهم تحقيق توازن كاف بين إمكانية المقارنة بين الاستعراضات الوطنية، والمرونة، والاعتراف بالملكية الوطنية للاستعراضات وخضوعها للسيادة الوطنية.
- ويمكن أن تكون الاستعراضات على الصعيد الإقليمي بمثابة منتدى لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات ومناقشة الاتجاهات الإقليمية والقضايا الإقليمية العابرة للحدود، وأن تدعم التعاون الإقليمي والاتساق في مواجهة التحديات المشتركة.
- وهناك نماذج عدة لاستعراضات الأقران يمكن الاستفادة منها إذا قررت الدول الأعضاء اتباع ذلك المسار. وهي تشمل استعراضات الأقران على الصعيد العالمي في مجال حقوق الإنسان، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والاستعراضات في سياق منتدى جزر المحيط الهادئ، والاستعراضات التي تجريها المنظمة الدولية للفرنكوفونية. ويمكن لمختلف المناطق أن تنظم عمليات استعراض خاصة بها باستخدام المنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة ومراعاة السياقات الإقليمية.
- وعلى الصعيد العالمي، تشمل ولاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى إجراء استعراضات قطرية، وسيتمتع عليه تحديد الكيفية التي سينفذ بها تلك الاستعراضات ويستفيد بها من الاستعراضات الوطنية والإقليمية.
- وسيقوم كذلك باستعراضات مواضيعية. وينبغي أن يستفيد من الاستعراضات المواضيعية التي أجرتها المنتديات الأخرى وأن يدرس المسائل بطريقة متكاملة. وستكون المنتديات المواضيعية مهمة في الرصد والمتابعة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويتعين عليها التكيف مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يوفر المنتدى حيزاً لإشراك هذه المنتديات لكي تتمكن من إبراز أفضل الممارسات والدروس المستفادة، إضافة إلى توفير أساس لاستعراضات المنتدى المواضيعية للأهداف، مع أخذ الروابط وأوجه التآزر بين الأهداف والغايات في الاعتبار، إضافة إلى القضايا الجامعة ذات الصلة.
- وينبغي تبسيط عملية المتابعة والاستعراض لضمان عدم وجود أي تدخل مفرط، وألا تثقل عملية تقديم التقارير كاهل البلدان أو يجعلها تكلّ تقديم التقارير، ولا سيما البلدان النامية. وينبغي التقليل من الازدواجية إلى أدنى حد ممكن.

- وجرى التشديد على أهمية البيانات. وستكون البيانات المصنفة بالغة الأهمية، لا سيما من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وسيكون من الأهمية بمكان ليس فقط استخدام البيانات الكمية وحدها، بل وكذلك البيانات النوعية.
- ومن الضروري ضمان أن تكون المكاتب الإحصائية الوطنية على أهبة الاستعداد لبدء العمل بسرعة واقتدار. وسيتعين تعبئة الموارد لجمع البيانات وتنمية قدرات الوكالات الإحصائية، ولا سيما في البلدان النامية.

التوقعات فيما يتعلق بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

- سيكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المحفل الذي ينظر المجتمع الدولي من خلاله إلى "الصورة الكبيرة". وسيوفر القيادة السياسية والتوجيه ويقدم التوصيات ويتتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكفل المساءلة والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة.
- وينبغي أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى وسيلة التصدي للتحديات الجديدة والناشئة، وتعزيز الصلة بين العلم والسياسات، ومعالجة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والنظر إلى التحديات الخاصة التي تكتنف البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وينبغي أن يكون تطلعيًا، ويقيم الأثر الطويل الأجل للسياسات والاتجاهات، ويركز على بناء القدرة على التحمل.
- وينبغي أن تلقى القرارات المتخذة في اجتماعات المنتدى القبول لدى جميع الناس، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب، والفئات المحرومة.
- وينبغي أن يربط المنتدى بين عمل جميع العمليات واللجان والأفرقة والهيئات الأخرى ذات الصلة التي لا تتواصل فيما بينها بما فيه الكفاية. وبهذه الطريقة، يمكن للمنتدى أن يكون بمثابة "نظام إنذار مبكر" للعمل على الصعيد الدولي، فضلاً عن تقديم الإعلان الوزاري توصيات محددة لاتخاذ إجراءات.
- وسيكون المنتدى أيضاً ذا أهمية حاسمة في المساعدة على إدماج جميع عمليات المتابعة الحكومية الدولية الناشئة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المعقود في سينداي، اليابان، في آذار/مارس ٢٠١٥.

- وينبغي أن يكون المنتدى مرنا بما فيه الكفاية لكي يظل مجديا طوال فترة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يحافظ جدول أعماله على التوازن بين إمكانية التنبؤ والمرونة.
- وينبغي أن تركز اجتماعات المنتدى على مستوى دورات الجمعية العامة على استعراض التقدم المحرز عموما على الصعيد الاستراتيجي، وأن تخصص بعض الوقت للنظر في المسائل الجديدة والملحة التي ينبغي أن يعالجها المجتمع الدولي.
- وسيكون من المهم للغاية ضمان مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة في المنتدى، حسب التكاليف الصادر بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠.
- وينبغي إشراك البرلمانات والسلطات المحلية في عمل المنتدى. ويمكن استخدام الشبكات البرلمانية في جميع أنحاء العالم التي تعالج طائفة متنوعة من المسائل كمنشآت مفيدة للرصد.

١٣ - وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ستُنظر فيها الجمعية العامة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، طُلب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، للنظر فيه في الدورة السبعين للجمعية، في إطار التحضير لاجتماع عام ٢٠١٦ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يحدد مراحل حاسمة على الطريق نحو متابعة واستعراض يتسمان بالاتساق والفعالية والشمول على الصعيد العالمي. وينبغي أن يتضمن ذلك التقرير اقتراحاً بشأن الترتيبات التنظيمية للاستعراضات التي تتم تحت إشراف الدول في المنتدى، وذلك برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن المبادئ العامة التوجيهية الطوعية لإعداد التقارير، وينبغي أن يوضح المسؤوليات المؤسسية ويوفر إرشادات بشأن المواضيع السنوية، وبشأن سلسلة من الاستعراضات المواضيعية، وبشأن الخيارات المتاحة للمنتدى لإجراء الاستعراضات الدورية.

باء - الخيارات المتاحة لتيسير تطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئياً ونقلها ونشرها

١٤ - في عام ٢٠١٢، دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى تحديد الخيارات المتاحة لوضع آلية لتيسير التكنولوجيا^(٢). وشملت هذه العملية ثنائي حلقات عمل وحوارات منظمة عقدها رئيس الجمعية العامة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، واستناداً إلى توصياته، اقترح الأمين

(٢) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٢٧٣.

العام، في تقريره التجميعي بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض" (A/69/700)، إنشاء منبر عالمي إلكتروني يستفيد من المبادرات القائمة ويكملها، وتشارك فيه كل الأطراف المعنية (الفقرة ١٢٥).

١٥ - وفي إطار متابعة مقترح الأمين العام، أنشئ الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا بمبادرة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نهاية عام ٢٠١٤.

١٦ - وركز عمل الفريق العامل على ما يلي: (أ) الوقوف على المبادرات القائمة في مجال تيسير التكنولوجيا، بما في ذلك تقديم الدعم لصياغة السياسات وتعزيز القدرات التكنولوجية ونظم الابتكار؛ (ب) تحديد مجالات التأزر ومجالات التعاون المحتملة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال العمل المتصل بالتكنولوجيا؛ (ج) وضع الخيارات المتعلقة بإمكانية إنشاء مركز للمعارف ومنصة لتبادل المعلومات على شبكة الإنترنت؛ (د) التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٧ - وفي هذا الصدد، قرر المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في الفقرة ١٢٣ من خطة عمل أديس أبابا، إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا، سيبدأ تنفيذها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة. وتتألف الآلية من (أ) منتدى لجهات معنية متعددة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى انعقاده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ و (ب) منبر على شبكة الإنترنت يكون بمثابة بوابة للمعلومات عن المبادرات والآليات والبرامج القائمة المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ و (ج) فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة يتولى تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في الأمور ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع تحسين التأزر والكفاءة، لا سيما من أجل دعم مبادرات بناء القدرات. كما سيتعامل فريق العمل مع الجهات المعنية من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية.

١٨ - وفي خطة عمل أديس أبابا، قرر المؤتمر أيضا أن يسترشد في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بالموجز المقدم من منتدى الجهات المعنية المتعددة. وسينظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في المواضيع التي

سُطرح على منتدى الجهات المعنية المتعددة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، مراعيًا في ذلك أفكار الخبراء المنبثقة عن فريق العمل.

جيم - تعزيز الربط بين العلم والسياسات

١٩ - من مهام المنتدى السياسي الرفيع المستوى، المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأكدتها خطة عام ٢٠٣٠، تعزيز الربط بين العلم والسياسة، بطرق منها إعداد تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي استنادًا إلى التقييمات الحالية، وتعزيز اتخاذ القرارات استنادًا إلى الأدلة على جميع المستويات (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٨٥ (ك) و (ل)).

٢٠ - ونظر المنتدى في اجتماعيه المعقودين في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في المسائل المتصلة بالعلم، بما في ذلك المسائل الناشئة. وفي عام ٢٠١٥، أكدت الدول الأعضاء على أن المنتدى يمكن أن يساعد في ضمان إدراج المواضيع المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في برامج البحوث التي يقوم بها العلماء في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن توفر منبرا للحوار العلمي - السياسي، وإبراز الاتجاهات، ومناقشة التحليل المتصل بالسياسات وترجمة نتائج المناقشات العلمية - السياسية إلى أفعال، فتسهم بذلك في وضع الخطة الإنمائية. وستشمل عملية الربط التواصل بين راسمي السياسات والأوساط العلمية والمجتمع المدني. وليس "العلم الغربي" وحده هو المهم في هذا الحوار ولكن المعارف التقليدية ومختلف وجهات النظر أيضا.

٢١ - ويأمل الأعضاء في أن يحدد المنتدى أيضا القضايا الناشئة ويناقشها. وجرى تحديد العديد من القضايا الناشئة والتحديات أثناء المناقشة. ولا بد من إتاحة العلوم التي تكمن وراء القضايا الناشئة لراسمي السياسات بشكل أكثر منهجية. وينبغي أن يوفر تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي إلى المنتدى تحليلا موجزا للقضايا الناشئة والتحديات العالمية.

٢٢ - وفي إطار التحضير للمنتدى في عام ٢٠١٥، أصدرت الأمانة طبعة عام ٢٠١٥ من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي^(٣)، بهدف تيسير المناقشة بشأن الربط بين العلم والسياسات.

٢٣ - وجرى التماس إسهامات مستفيضة في هذا التقرير من منظومة الأمم المتحدة ومن العلماء والمسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة. وساهم في التقرير أكثر من ٥٠٠ عالم

(٣) متاح على العنوان التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1758GSDR%202015%20Advance%20Unedited%20Version.pdf>

وخير مستقل من العديد من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات المنتسبة إليها الموجودة في جميع مناطق. وأجري تمرين للاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر الخارجية بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست وقدمت نحو ١٨٧ مذكرة علمية. وبعد إجراء استعراض عام، أدرج عدد من هذه المذكرات في التقرير.

٢٤ - ويسعى التقرير إلى عرض مجموعة من وجهات النظر العلمية وأن يكون وثيق الصلة بالسياسات ولكن لا يقدم منظورا سياسيا. ويعرض اقتراحات ملموسة بشأن كيفية تعزيز الربط بين العلم والسياسات في المنتدى. ويبحث التقرير أهداف التنمية المستدامة باعتبارها نظاما مترابطا، محلا كيفية ترابط الأهداف من خلال غايتها، وكيف أن إحراز التقدم نحو تحقيق هدف من الأهداف يمكن أن يتوقف على إحراز التقدم تجاه تحقيق الأهداف الأخرى ويسهم فيه. ويمكن أن يكون هذا التقييم المتكامل لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ سمة موحدة لجميع تقارير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في المستقبل. وفي التقرير فصول توضح الروابط المتعددة بين أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن التقرير مسحا للنتائج العلمية بشأن مجموعة من قضايا التنمية المستدامة الملحة المتعلقة بالمحيطات والبحار والموارد البحرية والرفاه البشري؛ والمسألة الشاملة المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث؛ ومسألة التصنيع وصلاته بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والاستخدامات المبتكرة للبيانات الضخمة في أفريقيا. ويسلط الفصل السادس الضوء على الربط بين العلم والسياسات في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. كما يتناول التقرير القضايا الناشئة من زوايا مختلفة.

٢٥ - ونوقش تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في المنتدى. وأشارت الدول الأعضاء إلى أنه ينبغي الاسترشاد بالتقرير في المناقشات الحكومية الدولية، وربطه بوضوح بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها، مع التركيز بوجه خاص على ترابط هذه الأهداف وعلى تحديد القضايا الناشئة. ويمكن ربط الفصول المواضيعية بمجداول أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٢٦ - ورحّبت الدول الأعضاء بالنهج الشامل المتبع في طبعة عام ٢٠١٥ من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأشارت إلى أنه ينبغي مواصلة إعداد التقرير بالتعاون مع جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية على وجه الخصوص، والاعتماد على مصادر يستعرضها الأقران، وتفاذي تكرار محتويات التقارير الأخرى.

٢٧ - وفيما يتعلق بوثيرة إصدار التقرير، أعربت بعض الدول الأعضاء عن تفضيلها الإصدار السنوي، في حين فضل بعضها الآخر أن يصدر كل أربع سنوات فقط وذلك لكي

يتوافق صدوره مع انعقاد المنتدى تحت رعاية الجمعية العامة. ونظر الأعضاء أيضا في عدد من الحلول الممكنة.

٢٨ - وفي وقت لاحق، وفي خطة عام ٢٠٣٠، الذي ستنتظر فيها الجمعية العامة أثناء مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، دعي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إجراء عملية مشاورات حول نطاق التقرير ومنهجيته وتواتره، إضافة إلى علاقته بالتقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة، الذي ينبغي أن ترد نتائجه في الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٦ الذي سيصدر عن المنتدى (الفقرة ٨٣).

دال - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٢٩ - اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في الفقرة ٢٢٦ من وثيقته الختامية، الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (A/CONF.216/5، المرفق). وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢١٤ أن تقدم تقارير مجلس الإطار العشري للبرامج وأمانته إلى المنتدى الرفيع المستوى عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وورد التقرير المرحلي عن الإطار العشري للبرامج لعام ٢٠١٥ في مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ (E/2015/56).

٣٠ - وعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، في اجتماعه المعقود عام ٢٠١٥ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حوارا تفاعليا بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين تناول فيه مسألة التقارير المقدمة من رئيس مجلس الإطار العشري للبرامج. وشددت الدول الأعضاء على أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يشكلان موضوعا شاملا ومتكاملا ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة، ينعكس في الإقبال على الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني في السياسات والبرامج. وسلّم المنتدى بأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يتطلبان الدعم الحكومي، ويتعين مراعاتهما في نظم الميزانية والتخطيط. وينبغي إشراك المواطنين في تعزيز تغير القيم وأنماط السلوك. ويعتبر إشراك القطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عاملا حاسما لتحقيق النجاح. وأقرت الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في تنفيذ الإطار العشري للبرامج، وأكدت أنه ينبغي الاستفادة منه بالكامل بوصفه آلية عملية للمضي قدما في تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ورئي أن منهج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضمن الإطار مبادرة مفيدة. ومن بين الأدوار الرئيسية التي سيقوم بها المنتدى في المستقبل توفير القيادة والتوجيهات الاستراتيجية للإطار العشري للبرامج.

هـ - المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة

٣١ - لكي يفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى بمتطلبات ولايته بشكل كامل، لا بد أن يفسح مجالا لتناول البعد الإقليمي في التنمية المستدامة. وكلفت الجمعية العامة اللجان الإقليمية بالمساهمة في عمل المنتدى، بطرق منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية. وتؤدي اللجان الإقليمية والهيئات الفرعية التابعة لها دورا حاسما في طرح الآراء والمنظورات الإقليمية المنسقة على الصعيد العالمي. ويمكن أيضا أن تؤدي دورا مهما في إقامة صلة فعلية بين الصعيدين الوطني والعالمي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، نظرا لقدورها على الاستفادة من مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

٣٢ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أنشأت الدول الأعضاء في اللجان الإقليمية منتديات إقليمية معنية بالتنمية المستدامة في ثلاث مناطق^(٤). كما عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منتدى إقليميا وتناقش اللجنة حاليا طرائق للمستقبل. وتشكل المنتديات الإقليمية مناهج عمل لأصحاب المصلحة المتعددين وتمثل خطوة هامة نحو زيادة تشجيع التعبير عن الآراء الإقليمية بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها.

٣٣ - وترد التقارير عن الجولة الثانية من المنتديات الإقليمية في مذكرة أعدها الأمانة العامة (E/HLPF/2015/3).

واو - الشراكات والالتزامات الطوعية

٣٤ - وتضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الاعتراف حسب الأصول بأن الشراكات والالتزامات الطوعية من أجل التنمية المستدامة تُكمل النتيجة السياسية. ودُعي الأمين العام إلى إنشاء سجلات شاملة للمبادرات الطوعية وتعهدها، ويجب استكمالها دوريا، وتكون شفافة تماما ومتاحة للجمهور.

٣٥ - واستجابة لذلك الطلب، أنشأت الأمانة العامة للأمم المتحدة سجل الممارسة الفعلية في مجال التنمية المستدامة يُعيد اختتام أعمال المؤتمر. وهذا السجل، الذي يتضمن وصفا مفصلا لجميع المبادرات الطوعية المسجلة، يسهل أيضا الاطلاع على سجلات أخرى ومبادرات أو "شبكات عمل" أخرى تعزز التنمية المستدامة وتحفز على التزامات طوعية

(٤) مناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وكرست اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورة لموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

بشأن مواضيع محددة. ومن هذه المبادرات مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادرة ”كل امرأة، كل طفل“، ومبادرة استدامة التعليم العالي، وشبكة العمل بشأن النقل المستدام، وشبكة العمل بشأن الشراكات لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي انبثقت عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦ - وإضافة إلى ذلك، ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أعدت الأمانة العامة ثلاثة تقارير سنوية خاصة عن التقدم المحرز في الشراكات بين أطراف معنية متعددة والالتزامات الطوعية الموجهة نحو العمل على تحقيق التنمية المستدامة. وهذه التقارير، المعنونة ”الممارسة الفعلية في مجال التنمية المستدامة“، تحدد أيضا الاتجاهات في مجال العمل المذكور^(٥).

٣٧ - وفي عصر التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتوقع أن تؤدي الشراكات بين الأطراف المعنية المتعددة دورا متزايدا الأهمية في تنفيذ التنمية المستدامة. ويقر الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بأن الشراكات بين الأطراف المعنية المتعددة أدوات مهمة لتعبئة وتبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيات والموارد المالية اللازمة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية.

٣٨ - وشدد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية على أهمية إقامة شراكات حقيقية ومستمرة. ففي الفقرة ١٠١ من الوثيقة الختامية المعنونة ”إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“^(٦)، طلب المؤتمر إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتقديم توصيات، بما في ذلك من خلال استخدام الآليات الحكومية الدولية القائمة، لوضع إطار شراكة لرصد وضمان التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات من خلال إقامة شراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، استضافت ملديف، بصفتها رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، مناسبة خاصة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، بشأن الشراكات المقامة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقدمت الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة تقارير عن الشراكات المقامة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وشددت على ضرورة جمع البيانات وتحليلها بما يتيح استعراض تلك الشراكات ومتابعتها بشكل مُحكم. وقدمت الجمعية العامة مزيدا من التوجيهات بشأن هذا

(٥) آخر هذه التقارير (٢٠١٥) متاح على الموقع التالي

<https://sustainabledevelopment.un.org/sdination/2015report>

(٦) قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق.

الإطار في قرارها ٢١٧/٦٩، الذي شددت فيه على أن إطار الشراكة ينبغي أن يكون مفتوحا وقابلا للتكيف مع أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية وواقعها، ومتسقا مع العمليات والآليات الأخرى ذات الصلة بغية تعزيز المتابعة الناجعة والفعالية للشراكات المعلن عنها في المؤتمر الدولي الثالث وتشجيع إقامة شراكات جديدة حقيقية ودائمة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبناء على ذلك القرار، قدم الأمين العام توصيات تقضي بالنظر مبدئيا في إطار الشراكة استنادا إلى الردود المقدمة على دراسة استقصائية أجريت على هامش الحوار الدولي بشأن الشراكات المقامة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وإلى التعليقات التي قُدمت خلال ذلك الحوار. وتضمنت تلك التوصيات ما يلي: (أ) تشكيل فريق غير رسمي أو "مجموعة أصدقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية" لدعم متابعة الشراكات الحالية المقامة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والترويج لإقامة شراكات جديدة والدعوة إليها؛ (ب) عقد حوار سنوي غير رسمي بين أصحاب المصلحة المتعددين يكون عملي المنحى في تناوله لتلك الشراكات ويركز على النتائج، وتنظيمه في شكل مناسبة تدوم نصف يوم أو يوما كاملا، في حدود الموارد المتاحة، على هامش اجتماعات المنتدى وبرعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ (ج) تنظيم حوارات بين أصحاب المصلحة الإقليميين المتعددين تتناول تلك الشراكات من خلال المنتديات الحالية، ولا سيما اللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، وذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (د) تشجيع تنظيم حوارات بين أصحاب المصلحة الوطنيين المتعددين بشأن تلك الشراكات؛ (هـ) وضع آلية للإبلاغ الموحد عن التقدم المحرز في تلك الشراكات؛ (و) مواصلة تعهد منهاج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية وتطويره.

٣٩ - وبحسب التكاليف الصادر عن مسار ساموا، استحدثت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منبر عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يستضيف كل الشراكات المنبثقة عن المؤتمر. ويتضمن المنبر أيضا مصفوفة التنفيذ التي استحدثتها الأمم المتحدة، وهي عبارة عن أداة تركز على المجالات التي يتعين على كيانات الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات فيها وأن تحدد المسؤوليات الرئيسية المتصلة بها وأن تقيم الصلات بين الشراكات القائمة والجديدة.

زاي - المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية

٤٠ - بناء على الممارسات المعمول بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، اتسمت العملية الرامية إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بانفتاح ومشاركة لم يسبق لهما مثيل من جانب المجتمع المدني.

٤١ - والمنتدى السياسي الرفيع المستوى في وضع يمكنه من المضي قدما في تنفيذ هذا النهج الشامل للجميع والقائم على المشاركة. فقد تضمن قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ أحكاما طموحة بشأن مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية في أعمال المنتدى. وبناء على الممارسة المعمول بها في لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بإشراك المجموعات الرئيسية التسع في أعمال اللجنة، شهدت المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مشاركة متزايدة أيضا من جانب المجتمع المدني بشتى جهاته الفاعلة ومجموعاته وشبكاته.

٤٢ - وعملا بالتكليف الصادر من الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٩٠، قدمت المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية ورقات إلى اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ ناقشت فيها موضوع الاجتماع (E/HLPF/2015/2). وقامت المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية أيضا بتشكيل فريق عامل مفتوح العضوية لينسق أعمالها التحضيرية للمنتدى، بما فيها اختيار المحاورين الرئيسيين وغيرهم من المتكلمين في مختلف جلسات المنتدى.

٤٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظم الفريق العامل أيضا حلقة عمل لاستكشاف هياكل تنسيق جديدة وأشكال تعاون فيما بين المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، يمكن أن تلائم احتياجات المنتدى السياسي الرفيع المستوى وأن تدعم عمله من نواحي متعددة.

ثالثا - تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة

٤٤ - دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن التقدم المحرز في ذلك الصدد.

٤٥ - وصدر التقرير الثالث للأمين العام عن هذا الموضوع (A/70/75-E/2015/55) في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥. وبناء على النتائج التي تضمنها التقريران السابقان (A/68/79- E/2013/69 و A/69/79-E/2014/66)، سلط التقرير الضوء على السبل التي يمكن لأهداف

التنمية المستدامة الجديدة أن تعطي بها زحماً جديداً لتيسير التعاون وتعميم أبعاد التنمية المستدامة في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة. وركز التقرير بقوة على الخطط الاستراتيجية بوصفها أدوات أساسية لتعميم النهج المتكاملة في مختلف الكيانات. وتطلع التقرير إلى تحسين دور مهام التقييم الحالية القائمة على الأدلة في تقييم التقدم المحرز في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - وبحسب التقرير الجهود التي تبذلها آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات والتي ترمي إلى دعم الدول الأعضاء بأفكار متسقة ومتكاملة، كما كان الحال خلال اجتماعات الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة. وبدأ أثر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الإنمائية المستدامة يتجلى من الآن في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ومع ذلك، فلا بد أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز جهودها الرامية إلى التحضير لتوفير الدعم للبلدان ومساعدة الحكومات على تنفيذ خطة التنمية الجديدة واستعراض التقدم المحرز على جميع المستويات. وسلط التقرير الضوء على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعديل أساليب عملها، وبحسب دور الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية وضرورة الاستفادة من عمليات متابعة الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٧ - وأوصى التقرير بأن يحدد الأمين العام معالم الدعم الذي ستقدمه منظومة الأمم المتحدة في المجالات التي تعالجها أهداف التنمية المستدامة، في إطار الدراسة الاستقصائية القادمة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، والتماس آراء البلدان المستفيدة من البرامج عن مدى فعالية الدعم الذي تقدمه لها منظومة الأمم المتحدة لاستحداث سياسات ومؤسسات متكاملة من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وأوصى أيضاً بأن تقيّم منظومة الأمم المتحدة ومجالس إدارتها مدى الموازنة بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملها، وبأن توائم خططها الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبأن تكسر حلقة العمل المنعزل. ومن المهم أيضاً أن تنفذ منظومة الأمم المتحدة إطار العمل الذي وضعه فريق إدارة البيئة من أجل النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في المنظومة. وسيتعين وضع ترتيبات مبتكرة لدعم أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنابر الحكومية الدولية الأخرى، بالاستناد إلى خبرة ونهج فريق الدعم التقني الذي تولى مساعدة الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة.

رابعاً - التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لما بعد ٢٠١٥: الخطوات المقبلة

٤٨ - يتضح من المناقشات التي دارت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لهذا العام أن اجتماع المنتدى لعام ٢٠١٩، الذي سيعقد برعاية الجمعية العامة، لا بد أن يكون حدثاً هاماً. وكفالة لتحقيق ذلك، ينبغي أن تقوم الاجتماعات السنوية التي سيعقدها المنتدى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ بما يلي (أ) إجراء استعراضات شاملة وفعالة وبمشاركة الجميع لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة أو المواضيع الشاملة المتصلة بها، على أن تدوم دورة استعراض جميع الأهداف أربع سنوات، (ب) إجراء استعراضات وطنية طوعية لتنفيذ خطة التنمية بأكملها، مع القيام في الوقت ذاته بالترويج لتنفيذ تلك الخطة، وتوفير التوجيه الرفيع المستوى وإصدار التوصيات، وتعزيز الصلة بين العلوم والسياسات، وتناول القضايا الجديدة، وأداء مهامها الأخرى. وسيكون من المهم للغاية إعداد تقرير فعال ومبتكر عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

٤٩ - وتشكل الأفكار التي قدمها المشاركون في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ والتي تدعو إلى توجيه المنتدى صوب الاضطلاع بدوره في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ تكملة مفيدة للتوجيهات التي ستقدمها الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٠ - ومع ذلك، ولكي يؤدي المنتدى المهام المنوطة به على أكمل وجه، سيتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ خطوات هامة في الأجلين القصير والمتوسط. وخلال اجتماع المنتدى، أشارت بعض الدول الأعضاء إلى ضرورة وضع خريطة طريق تركز على السبل التي سيتم بها التحضير لاجتماع المنتدى لعام ٢٠١٦ وتحقيق رؤية المنتدى. وقد أوصت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أيضاً بوضع خريطة الطريق هذه. ويسلط هذا الفرع الضوء على بعض الأفكار المطروحة في هذا الصدد، بما فيها الأفكار التي طرحها المشاركون في المنتدى.

تمكين المنتدى من توفير التوجيه السياسي الرفيع المستوى

٥١ - لقد أنشئ المنتدى السياسي الرفيع المستوى تلبية للحاجة إلى الارتقاء بالمناقشات التي تجريها الأمم المتحدة حول موضوع التنمية المستدامة إلى أعلى مستوى ممكن. ويعزز هذه الحاجة اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن ثم، فلا بد من كفالة أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى قادراً على أداء مهمة توفير التوجيه الرفيع المستوى وإصدار توصيات تتعلق بالتنمية المستدامة.

تحديد برنامج للعمل ومواضيع ليتناولها المنتدى

٥٢ - في الاجتماع الذي عقده المنتدى في عام ٢٠١٥، ذكرت الدول الأعضاء أن من المهم أن يعالج المنتدى مباشرة المسائل التي تهم جميع البلدان.

٥٣ - وفي السنوات القليلة المقبلة، سيتعين على المنتدى أن يطور طريقة عمل هيكل الاستعراض وأن يحدد أساليب عمله. وفي هذا الصدد، سيتعين القيام بما يلي:

- لكفالة إعطاء صورة كاملة ومفصلة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً، سيتم، خلال دورة مدتها أربعة أعوام، استعراض مجموعة فرعية من أهداف التنمية المستدامة كل عام، بمساعدة من مختلف المنتديات الحكومية الدولية المعنية بهذا الموضوع وبلاستفادة من القوة التكاملية لهذه الأهداف. ويمكن أن يتبع هذا الاستعراض التسلسل الرقمي للأهداف (على سبيل المثال، استعراض أربعة أهداف كل عام، والنظر في الهدف رقم ١٧ كل عام).

- اتباع نهج ترابط الأهداف: يعني اتباع هذه النهج النظر بشكل متعمق في الصلات التي تربط مكونات مجموعة فرعية من مجالات أهداف التنمية المستدامة ودراسة حالة المعارف العلمية المتوافرة عن مختلف الصلات (انظر الفصل ٣ من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٥). وفي المقابل، يمكن اختيار المواضيع بحيث تركز على النظر في المسائل المستجدة في جدول الأعمال العالمي (مثلاً، مسألة المدن في عام ٢٠١٦)؛ وينبغي أن تتسم تلك المجموعات بالمرونة (مخصصة) حتى تحقق أعلى قيمة مضافة (مثلاً، فيما يخص تناول المسائل "المهملة"، حسبما ذكرته بعض البلدان خلال اجتماع المنتدى). وعلى سبيل المثال، ستكون هناك العديد من الصلات المهمة المتمحورة حول مسألة المدن. وتكمن صعوبة اتباع هذا النهج في ضرورة أن تحدد الدول الأعضاء كل موضوع على حدة وتتفق عليه، مما لا يترك متسعاً من الوقت أمام المنتديات الحكومية الدولية المعنية واللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المحافل لإعداد مدخلاتها بصورة مجدية في هذه المناقشات.

- المسائل الشاملة: ينطوي ذلك على تحليل مجال مواضيعي يتصل بمنظومة أهداف التنمية المستدامة برمتها (انظر الفصل ٥ من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٥ حيث شمل ذلك التحليل مسألة الحد من أخطار الكوارث). ويمكن تطبيق هذا النهج على مسألة الهجرة مثلاً التي وردت الإشارة إليها في هذا

الصدد خلال اجتماع المنتدى ٢٠١٥. وفي هذه الحالة، سيتعين إجراء الاستعراض المواضيعي الشامل لأهداف التنمية المستدامة بشكل منفصل.

- وينطوي نهج آخر بديل لهذا النهج على "الاستكشاف المنهجي لأحد مجالات أهداف التنمية المستدامة"، وهو ما سينطوي على دراسة أحد تلك الأهداف والصلاات التي تربطه بالأهداف الأخرى. وعلى وجه الخصوص، يمكن تطبيق هذا النهج أيضا على أهداف التنمية المستدامة "القديمة" (التعليم والصحة وما إلى ذلك)، وهي العناصر التي كانت تتألف منها الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل توفير منظور جديد بشأن المواضيع قيد النظر. ومن شأن هذا النهج أن يتيح تحديد الثغرات التي تعتري التغطية العلمية لبعض الصلاات التي تربط بين أهداف التنمية المستدامة، وكذلك من حيث تناول منظومة الأمم المتحدة لتلك الصلاات.

وفي كل خيار من الخيارات المذكورة أعلاه، يمكن أن تتضمن الوثائق التحضيرية أحد فصول تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لتلك السنة. ويمكن اكتساب مزيد من الرؤى الثاقبة من خلال إعداد وثائق تركز على موضوع معين (أو على فصول من التقرير) وتبحث ذلك الموضوع من منظور "المسائل الناشئة"، و "البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة"، و "الصلة بين العلوم والسياسات"، و "سيناريوهات التنمية المستدامة ووضع نماذجها"، و "تقييم النهج المبتكرة لجمع البيانات". وهكذا، يمكن أن يساعد التقرير في تقديم لمحة عامة شاملة عن المواضيع قيد النظر بما يتيح إجراء مناقشات استشرافية تُدمج وجهات نظر مختلف المجموعات القطرية.

وينبغي أن يتيح المنتدى إمكانية اتباع نهج من مسارين، مع تحديد بعض المواضيع قبل عقد المنتدى بثلاثة أو أربعة أعوام لكي يتسنى القيام بالأعمال التحضيرية بشكل جدي وإفساح المجال لتناول القضايا الساخنة المستجدة.

٥٤ - وسيكون من المهم أن تبت الدول الأعضاء، في أقرب وقت ممكن، في موضوع اجتماع المنتدى السياسي لعام ٢٠١٦، الذي سيعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي أحسن الأحوال، في مواضيع اجتماعات الأعوام ٢٠١٧، و ٢٠١٨، و ٢٠١٩، وذلك لكي يتسنى تخصيص الوقت اللازم للأعمال التحضيرية وتمكين جميع الجهات صاحبة المصلحة من المشاركة مشاركة فعالة.

٥٥ - وسيتعين على المنتدى أيضا مناقشة الكيفية التي يمكن أن يعالج بها، بشكل ملموس، المسائل الجديدة والناشئة. وجرى التركيز، في هذا الصدد، على عدة خيارات في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الصادر في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

تحسين أساليب عمل المنتدى

٥٦ - في اجتماع المنتدى، أشار العديد من الدول الأعضاء إلى ضرورة أن تستفيد العملية التحضيرية للمنتدى من المشاركة الكاملة للدول الأعضاء وأن تتسم تلك العملية بالشمول والشفافية. فهذا الأمر يكفل تبني برنامج المنتدى واجتماعه ونتائجه على نطاق واسع. ورأى البعض وجوب وضع آليات مناسبة.

استعراض المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومتابعة نتائجها

٥٧ - على الرغم من شمولية أهداف التنمية المستدامة، فهي لا تغطي كل الالتزامات الدائمة المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى المعنية بمختلف أبعاد التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، لا تتضمن أهداف التنمية المستدامة أي إشارة صريحة إلى التعدين، وهو مسألة تتناولها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الفقرتان ٢٢٧ و ٢٢٨). وستكون هناك حاجة إلى توجيه من الدول الأعضاء بشأن كيفية تناول هذه المسائل بكفاءة، مع الاعتماد على إطار خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، والاتساق المواضيعي الذي يوفره هذا الإطار.

٥٨ - وفي مجالات محددة من أهداف التنمية المستدامة، تقدم الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إرشادات مفيدة بشأن الإجراءات الملموسة التي يتحتم اتخاذها من أجل تحقيق غاية محددة، والهدف الأعم. وعلى سبيل المثال، ففي ما يخص الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة"، الذي يتضمن المواعيد النهائية لتحقيق الغايات، فإن الجزء من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلق بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتغذية يشمل عددا من الإجراءات المحددة التي تسهم، في حال تنفيذها، في تحقيق الهدف. أما التوجيهات التفصيلية في مجال السياسات العامة فسترد في تحليل الخبراء المتعلق بالبرامج المواضيعية المتصلة بالأهداف.

٥٩ - كذلك، فإن مسار ساموا، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١، على النحو الموثق في الفصل السادس من التقرير المتعلق بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٥، تشمل إجراءات ملموسة يمكن أن توفر توجيهات قيمة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات.

٦٠ - وقبل اعتماد خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، قررت الجمعية العامة أن يتولى المنتدى، في جملة أمور، متابعة تنفيذ التزامات التنمية المستدامة المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومتابعة وسائل تنفيذ كل منها واستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، (قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠، الفقرة ٧ (د)). ومن المتوقع أن يسهم استعراض شامل ومركّز لخطة عام ٢٠٣٠ المتفق عليها داخل المنتدى، بناء على استعراض مفصل لأنشطة الهيئات والبرامج الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، إسهاما كبيرا في تنفيذ تلك الولاية المحددة. وفي الوقت نفسه، فإن المنتدى مكلف بولايات أخرى، ليس أقلها إيلاء الاهتمام المناسب بالتحديات الجديدة والناشئة في مجال التنمية المستدامة.

التحضيرات الملموسة لعمليات المتابعة والاستعراض

٦١ - سيضطلع المنتدى بدور حاسم في متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الجديدة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يستفيد المنتدى من الخبرة المستمدة من آليات الاستعراض القائمة.

٦٢ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه، ففي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أُقرّت لتنظر فيها الجمعية العامة في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يُكلّف الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بإعداد تقرير، لتنظر فيه الجمعية في دورتها السبعين، في إطار التحضير لاجتماع عام ٢٠١٦ الذي سيعقده المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والذي يحدد مراحل حاسمة لمتابعة التقدم المحرز واستعراضه على الصعيد العالمي على نحو يتسم بالاتساق والفعالية والشمول. وينبغي أن يتضمن ذلك التقرير اقتراحا بشأن الترتيبات التنظيمية للاستعراضات التي تتم تحت إشراف الدولة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وذلك برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن المبادئ العامة التوجيهية الطوعية لإعداد التقارير. وينبغي أن يوضح المسؤوليات المؤسسية ويوفر إرشادات بشأن المواضيع السنوية، وبشأن سلسلة من الاستعراضات المواضيعية والخيارات المتاحة للمنتدى لإجراء الاستعراضات الدورية.

٦٣ - وفيما يتعلق بالاستعراضات المواضيعية، فقد يكون من المفيد، كما يتضح ذلك من تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، إدراج وجهات نظر متعددة في الاستعراضات المواضيعية بصورة منهجية، بما في ذلك وجهات النظر المتعلقة بالمسائل الناشئة، وبالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، والبلدان المتوسطة الدخل، والمنظورات الإقليمية، والصلة بين العلوم والسياسات، والأفكار النيرة المستمدة من تصورات ونماذج التنمية المستدامة، وتقييم النهج المبتكرة في إعداد البيانات. وبهذه الطريقة، يمكن أن يدعم التقرير تقديم عرض عام شامل عن

المواضيع قيد النظر متيحاً بذلك إمكانية إجراء مناقشات استشرافية تشمل أحدث العلوم والمعارف والدروس المستفادة من التجربة.

إيجاد سبل عملية لتعزيز الصلة بين العلوم والسياسات

٦٤ - سيكون من الضروري أن يواصل المنتدى مناقشة الكيفية التي يعتزم بها تعزيز الصلة بين العلوم والسياسات، عملاً بالولاية المنوطة به. ويتضمن الفصل الأول من تقرير عام ٢٠١٥ للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي قائمة مفصلة بالخيارات والإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد. وفي هذه الحالة، يمكن أن يكون نقطة انطلاق مفيدة لتبادل الآراء في هذا الاتجاه. وانبثقت أيضاً أفكار بشأن هذا الموضوع عن اجتماع المنتدى.

توفير الدعم الكافي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى

٦٥ - ينبغي تعزيز المنتدى لكي يتسنى له النهوض بالأدوار المنوطة به على أكمل وجه. ولكي يفي المنتدى بالمهام الطموحة الملقاة على عاتقه، فهو يحتاج إلى أمانة تملك القوة والكفاءة ومجهزة تجهيزاً جيداً.

٦٦ - وفي أثناء اجتماع المنتدى لعام ٢٠١٥، أشارت بعض الدول الأعضاء إلى ضرورة تزويد المنتدى بالموارد الكافية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ستعتمد الدول الأعضاء الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وينبغي أن يؤخذ هذا في الاعتبار.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٧ - أُحرز بذلك تقدم في متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بتعريف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ودور المنتدى. وقد تناولت هذه المسألة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ستنظر فيها الجمعية العامة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة، من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وذلك بتكليف رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجراء مشاورات بشأن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وبتكليف الأمين العام بإعداد التقرير المذكور أعلاه.

٦٨ - وإضافة إلى ذلك، فقد تنظر الجمعية العامة، في دورتها السبعين، في ما يلي:

(أ) دعوة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى المشاركة الكاملة في أعمال المنتدى ودعمها في الوقت الذي يستعد فيه لممارسة دوره كاملاً في عام ٢٠١٦، وتوفير القيادة السياسية والتوجيه وتقديم التوصيات من أجل التنمية المستدامة؛

(ب) دعوة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى ضمان أن تؤدي المشاركة في عمل المنتدى إلى تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وذلك من خلال العمل، بشكل مكثف وبطريقة تكاملية، مع الأوساط المعنية بوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ج) دعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الشروع في عملية غير رسمية للمنتدى من أجل إتاحة الفرصة لتبادل الآراء بشأن الكيفية التي يمكن أن يقوم بها المنتدى، بالإضافة إلى كونه مركز متابعة أهداف التنمية المستدامة، بتعزيز ودعم البرامج الحكومية الدولية ذات الصلة بنتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومسار ساموا، وبرنامج عمل العقد ٢٠٢٠-٢٠١١ لصالح أقل البلدان نمواً، وذلك وفقاً لولايته. ويمكن أن يستمر تبادل الآراء هذا خلال الأسبوع الأول من اجتماع المنتدى لعام ٢٠١٦؛

(د) البت في ضرورة أن تركز استعراضات التنفيذ الوطنية التي يجريها المنتدى في عام ٢٠١٦ على الكيفية التي تنتقل بها البلدان إلى عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتستعد بها لها؛

(هـ) تحديد موضوع اجتماع المنتدى لعام ٢٠١٦ الذي سيعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وربما، كذلك، برنامج عمله حتى عام ٢٠١٩، عندما ينعقد المنتدى برعاية الجمعية العامة. ويمكن، بدلاً من ذلك، أن تعهد الجمعية، إلى رئيس المجلس بتحديد الموضوع بناء على مشاورات واسعة النطاق؛

(و) دعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للإعداد لاجتماع المنتدى بطريقة شفافة وشاملة، وذلك بإشراك جميع الدول الأعضاء وكذلك المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وقد تنظر الجمعية العامة أيضاً في دعوة رئيس المجلس إلى تقديم مقترحات للمنتدى في اجتماعه لعام ٢٠١٦ بشأن الكيفية التي يمكن بها إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية التحضيرية في المستقبل،

وإضفاء الفعالية والقوة عليها في جميع المستويات، وذلك بدعمٍ توفره عملية أقوى مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة؛

(ز) دعوة منظومة الأمم المتحدة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في عملها، بوسائل منها إجراء استعراضات للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ودعوة الأمين العام إلى تقديم تقرير عن هذه الجهود إلى المنتدى، وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، في إطار تقريره المتعلق بتعميم مراعاة التنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة؛

(ح) دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى البت في الكيفية التي يمكن أن يسهم بها على أفضل وجه من خلال عمل مختلف أجزائه وهيئاته الفرعية في تعزيز وتنفيذ التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المنتدى؛

(ط) استعراض جدول أعمالها وأساليب عملها ليعكس عملها مسألة التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.